الخلاف بين المبرد وسيبويه في تصغير قطوطي وعطودا وألندد ومقعنسس

د. عبد القادر أبكر آدم(*)

• **مُلخص:**

يهدف هذا البحث إلى معرفة أسباب الاختلاف بين سيبويه إمام النحاة وأبو العباس المبرد الذي انتهت إليه القيادة العلمية البصرية من الطبقة السابعة من طبقات البصريين. وتشمل خطة البحث على أساسيات البحث ومقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، واتخذ الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والنقدي والاستقرائي لاخراج هذا البحث المتواضع.

تناولت المقدمة ظهور فن الصرف وأهمية هذا العلم من بين فنون العربية لاختصاصه بالأبنية العربية وأحوال هذه الأبنية، وبيان حروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال، وقلب وإدغام وإمالة وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء وأن مباحث علم التصريف تختص بالأسماء المعربة والأفعال المتصرفة. وتناول المبحث الأول: تصغير قطوطي، فالتصغير ظاهرة لغوية تحتاج إليها اللغات لأغراض لغوية مطلوبة في الكلام، فإن في تصغير قطوطي، وهي وصف للبطيء الثقيل في المشي، يرى سيبويه يصغر قطوطي: قطيط، ويرى المبرد يصغر قطوطي: قطيطيّ. وتناول المبحث الثاني: تصغير، عطودا، العطود: وهو السريع السير، أو السير السريع وهذه الكلمة وهي ملحقة ببنات الخمسة، رأى سيبويه تصغير عطوّدا، عُطَيّط، ويرى المبرد تصغير عطوّدا: عُطيّيد ووصل الباحث إلى ترجيح أحدهما على الآخر وفق القياس الصرفي. وتناول المبحث الثالث: تصغير ألندد، الألندد: وهو شدة الخصومة مع الخصم، ويرى سيبويه أن تصغير ألندد، الأفضل بالإدغام فتقول في: ألندد: أُلَيَّد، ويرى المبرد أن تصغير ألندد وما على بابه الأفضل بفك الإدغام، فتقول في ألندد: أُليدد، وفي ألبُبُ عند سيبويه أُلَيّب والمبرد: أُليّبب. وتناول المبحث الرابع: تصغير مقعنسس ذهب سيبويه إلى مُقيعس ومُقيعيس وذهب المبرد إلى تصغير مقعنسس: قعيسس وقعيسيس ووصل إلباحث إلى ترجيح أحدهما على الآخر بالقياس الصرفي، وانتهت الدراسة بأهم النتائج التي وصلت إليها من خلال هذه الدراسة في هذا البحث المتواضع.

الكلمات المفتاحية: الصرف والتصريف التصغير، والتحقير، والصيغ والميزان.

(*) أستاذ النحو والصرف وعميد كلية الشارقة للعلوم التربوية بجامعة الملك فيصل– تشاد

- **Abstract**

This research aims to find out the reasons for the contredans between Sibawayh the imam of the grammarians, and Abu al-Abbas al-Mubarrad the final visual scientist of the seventh class of the 'Basrat' classes.

The research plan includes the basics of the research, an introduction, four topics, and a conclusion. The researcher took the descriptive, analytical, critical, and inductive approach to produce this modest research.

The introduction dealt with the emergence of the art of morphology and the importance of this science among the arts of Arabic due to its specialization in Arabic structures and the conditions of these structures, and the statement of their letters from the originality, addition, subtraction, correction, inflection, inversion, diphthong, tilting, and what is exposed to their last, which is neither syntax nor structure and that the topics of morphology specialized on syntax names structured verbs.

The first topic dealt with: Diminutive of the word (Kataoti-Plod), diminutive is a linguistic phenomenon that languages need for linguistic purposes required in speech, so the diminutive of (Kataoti-Plod) its an adjective of a slower and weightier person in walking, so Sybawayh gives the diminution of the word (Kutaoti- Plod' as (Kutait- more plodding), and Mubarrad gives it (Kutaitiy- more plodding) .

The second topic dealt with diminutive of the word (Atawwadan-swift) as (Al-Atawad- more swift) : which is the fast-moving, or fast-walking, and this word is attached to the structures of five, Sybawayh gives the diminution of the word (Atawwadan-swift) as (Utait- more swift) and Moubarrad gives the diminution of the word as (Utayid- swift) therefore the researcher swaged one over the other according to the morphological analogy.

The third topic dealt with the diminutive of the word (alandad) as (Alandad- defamation): which is the intensity of the rivalry with the opponent, and Sibawayh believes that the best diminutive of (alandad) is by diphthong, so we will say in: (alandad): as (ulayid-

more defamation), and Mubarrad believes that the diminutive of (alandad) and its similarities is better by decoding the diphthong, so will say in the (alandad): as (alaydad), and in the albaba) according to Sibawayh (albubu) will be (ulayib), and for Mubarrad it will be: (ulaybib).

The fourth topic dealt with: the diminutive of (muka-ansis- tardy), Sibawayh gives it as(‘mukai_is’more tardy) and (mukai-yis), and the researcher swaged one over the other according to morphological analogy, the study ended with the most important results through this study in this humble research.

Key Words: Morphology, conjugation, diminution, contredans, formulas, and balance.

- **مقدمة**

تعد مباحث علم الصرف تختص بالأسماء المعربة والأفعال المتصرفة ولا تبحث في الأسماء المبنية ولا في الأفعال الجامدة ولا في الحروف، وهي تبحث في نوعين فقط من الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف.

يقول ابن الحاجب (التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)، **(عمر/الشافيه بشرح الرضى/ج1/ ص1/ ط 1982م)**.

الصرف والتصريف وقال الرضى (واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم، هو أن تبنى من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم)، **(الحسن الاستراباذى/ج1 /ص7/ ط 1982م)**.

يقول أبو الفتح عثمان ابن جنى: (علم التصريف والحاجة إليه، وهو علم يحتاج إليه جميع أهل العربية لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فَعُلَ لا يجيء إلا على يفعُل بضم العين تقول: كرُم يكرُم لأنك إذا صح عندك أنّ العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع قياساً، ومن ذلك أيضاً قولهم: إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال أفعل يكون مُفعَلا بضم الميم وفتح العين نحو: أدخلته مُدخلا وأخرجته مُخرجاً، ولذلك لو أردت المصدر من: أكرمته على هذا الحد لقلت مُكرماً قياسياً، وكذلك قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل أو يعمل به فهو مكسور الأول، نحو: مِطرقة ومِروحة إلا ما استثنى من ذلك، مثل هذا لا يعرفه إلا من يعرف أن الميم زائدة ولا يعرف ذلك إلا من طريق التصريف فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس)، **(ابن جنى/ص34/ ط 1971م)**.

مما تقدم ممكن نستخلص منها تعريف الصرف والتصريف: هو العلم الذي يعرف به الطريق وكيفية صياغة الأبنية العربية وأحوال هذه الأبنية، وبيان حروفها من أصالة وزيادة أو حذف أو صحة أو إعلال أو إبدال أو تقديم وتأخير وقلب أو إدغام أو إمالة وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف إلى غير ذلك.

وبناء على ذلك قال بعض العلماء: قد كان ينبغي أن يقدم علم الصرف على غيره من العلوم العربية، والسبب الداعي إلى هذا إذ هو معرفة ذوات الكلم من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أو يجب أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي له بعد التركيب إلا أنه شاء القدر أخر علم الصرف فحمل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له حتى لا يصل إليه الطالب إلا هو قد تدرب وارتاض للقياس.

فاختلاف العلماء في من هو أول عالم قام بوضع علم التصريف؟ لم يعرف على وجه التحديد من هو أول واضع علم الصرف ومتى وضعه؟ فتضاربت الآراء في ذلك، من يرى من العلماء أول واضع علم الصرف والتصريف هو معاذ بن مسلم الهرّاء الكوفي، وقول آخر ينسب واضع علم الصرف والتصريف لأبي عثمان المازني البصري، هو أول واضع علم التصريف، اختلفت الآراء في تحديد شخص هو أول واضع علم الصرف، فظهرت نظريات بانتساب أول واضع علم الصرف إلى المذاهب النحوية البصرية أو الكوفية تستند في ذلك على جزئيات من الأدلة المستمدة من بعض المسائل التي سُمِعَت من هذا العالم وذاك، واتجه الباحثون إلى أبعد من هذه الآراء ورأوا أن الرأي القريب إلى الصواب، أن أول واضع علم الصرف، هو أبو الأسود الدؤلي وكان ذلك بتوجيه من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث أن النحو الذي وضعه كان خليطاً بمسائل صرفية في طور الوضع والتكوين حتى تطورت شيئاً فشيئاً فوصل إلى طور النضج والكمال حتى مرحلة البسط والتأليف فجاء دور معاذ بن مسلم الهرّاء الكوفي وأبو عثمان المازني البصري فكان لهما الفضل في استقلاله عن علم النحو، وما جاء من ابن جنى: التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، وقال: من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ليكون أصلا لمعرفة أحواله المتنقلة في العلوم النحوية.

اصطلح علماء الصرف معيارا لفظيا ليزنوا به ما يدخله التصريف من أنواع الكلم العربية من الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة، فاتخذوا من أحرف (ف ع ل) وهو الميزان يعرف به عدد حروف المادة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحذف من مضمون المعنى المدلول عليه من اللفظ.

الأبنية: أبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية، وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، فمقتضاها أن الأبنية لا تقل عن ثلاثة أصول إذا نظرنا من أصل الوضع، وأما من حيث الاستعمال فقد تكون على حرفين وعلى حرف واحد لعلة تصريفيه.

فإن الأسماء والأفعال أو العكس بينهما من تقارب لا تستقر على حالة واحدة فالأسماء يدخلها الحذف والتحقير والتكسير والترخيم والنسب وهذا كله مما يغير فيه الاسم عما كان عليه، فهي لقوتها وتمكنها وأنها الأول وأثبت من الأفعال وهي في الصحة أقعد والاعتلال منها أبعد، إلا أنها يعتريها الحذف والتحقير والتكسير ونحوها، كان بين الأسماء والأفعال تناسب وتقارب من هذا الباب، أن الفعل ثان للاسم وهو وإن كان أضعف منه، فإنه أقوى من الحرف ويكون الاسم خبرا وكما يكون الفعل خبرا وكل واحد منهما يلحقه الاشتقاق والتصريف.

وهذه الدراسة في هذا الفن بعنوان الخلاف بين المبرد وسيبويه: في تصغير قطوطي، وعطودا، وألندد، ومقعنسس، وهي من الأسماء الخماسية بما فيها من زوائد وأصول، فيها خلافات لدى الصرفيين في تصغيرها وفي أوزانها، وتهدف الدراسة أن تصل إلى الصواب في هذه الخلافات على ضوء المقاييس الصرفية في تصغيرها وفي وزن الأسماء المعربة بزياداتها والأفعال المتصرفة بصيغها المختلفة في زياداتها وتجريدها، وهي ما تزيد الدارس تمكنا في فنون العربية وهي مرتع عظيم، ومن مميزاتها، تدفع مثل هذه الدراسة الدارس إلى النزول في عمق الكتب التراثية لمعرفة المادة من أين اشتقاقها؟ وقد تظفر على كنز عظيم من غير المادة التي يبحث فيها، وعليه ذهبت في هذه الدراسة المتواضعة بالمنهج الوصفي والتحليلي والنقدي والاستقرائي لإخراج هذا العمل المتواضع.

- **المبحث الأول: تصغير قطوطي**

التصغير: هي ظاهرة لغوية، فإن اللغات تحتاج إليها لأغراض لغوية مطلوبة في الكلام، وعرفها علماء الصرف: هو تغيير مخصوص يلحق الأسماء المعربة فيغيرها إلى صيغة (فُعَيل) أو (فعيعل) أو (فُعَيعِل) هذه هي أوزان الثلاثة الخاصة بالتصغير.

قال سيبويه: (وإذ حفرت غَدَوْدَنُ، فبتلك المنزلة: قطوطي، لأنك لو كسرت غَدَوْدَنُ لقلت غدادين وغَدَادِن ولا تحذف من الدالين لأنهما بمنزلة ما هو في نفس الحرف ههنا، ولم يضطر إلى حذف واحد منهما وليسا من حروف الزيادات إلا أن تضاعف لتُلْحِق الثلاثة بالأربعة والأربعة بالخمسة، وهكذا فقال: ونقول في: قطوطي: قُطَيطٍ وقُطَيطِيّ، لأنه بمنزلة غدَوْدَن وعثوثل)، **(عثمان/ ج3 / ص228-229 / ط ب ت)**.

وإلى هذا ذهب أبو حيان الأندلسي فقال (ولو سميتَ رجلا بمهاري وصهاري، وصغّرته، فالأحسن مُهَير، وصُحَير، وتقول في قطوطي: قُطَيطِيّ، بحذف الواو فقط لأنه: على وزن فعوعل، فقال أبو حيان: المبرد يجعله فَعَلْعَلاَ، وقياسه قَطَيطٍ لأنهما لامان، وآخرهما أولى بالحذف)، **(يوسف/ ج1/ ص368/ ط 1998م)**.

ويقول الرضى: (ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرّر الحرف الأصلي دون الآخر، فالمكرر أولى بلإبقاء، لكونه كالحرف الأصلي، فجيم عفنجج ودال غدودن أولى بالإبقاء من الباقيين، وكذا المضعف في حفيدد وحمارة وصبارة أفضل من الباقي، وهذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف، إلا أنها ضَعُفَت بالسكون.

وأما قطوطي فعند سيبويه وزنها: فعوعل كغدودن، فتقول: قُطَيطٍ أو قُطيطِيّ بابدال الياء من الواو المحذوفة ثم قال الرضى: وقال المبرد: بل هو فعلعل، وأصله: قطوطو كصمحمح، وقال: فَعَلْعَلٌ أكثر من فعوعل، فأحد المضعفين أعني: الطاء والواو الأوليين أو الثانيين زائد كما في صمحمح وبرهرهه، وقال سيبويه: جاء منه إقطوطي وهو افعوعل كاغدودن، وافعلعل لم يأت في كلامهم، ولو كان أيضاً فعلعلا كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى، على ما ذكرنا في شرح معنى الإلحاق أن

صمحمحا وبرهرهة يُجَمَعَان على صمامح وبراره)، (**الحسن/ ج1/ ص352-353/ ط1982م**).

قطوطي، أو قطوطو، وهي وصف للبطئ الثقيل في المشي، الصفة والاسم كلاهما وجهي عملة واحدة، والتصغير مختص بالدخول على الأسماء المعربة ثلاثية الأصول فما فوق وما فيها من الزوائد.

وعند سيبويه تصغير قطوطي: قَطيطٍ وقُطيطي لما أنه بمنزلة غدودن وعثوثل وزنه: فعوعل، وصُغرت قطوطى على قطيط وقطيطى بابدال الياء من الواو المحذوفة، وعليه نظرة سيبويه إلى واو قطوطى وهي من الزيادة وجعلها ملحقة بغدودن وهي من بنات الخمسة كسفرجل وهمرجل وجردحل وجحمرش وقذعملة.

وقال المبرد: بل وزنه فعلعل، وأصله قطوطو، وجاء عن سيبويه: لم يأت في كلامهم وزن افعلعل، وهذا يجرنا إلى أن نخرج من التصغير، فإن التصغير جعل الصيغ وهي القالب الذي يقاس به الأسماء العربية المعربة، وله ثلاثة صيغ: فعيل، وفعيعل وفعيعيل، فإذا كان الاسم من بنات الثلاثة وزنه فعيل، وإذا كان من بنات الأربعة وزنه فعيعل وكذلك إذا كان من بنات الخمسة وزنه فُعيعيل فإن قطوطو أو قطوطي ملحق بغدودن من بنات الخمسة فعند التصغير أنت بالخيار أن تحذف أي حرف من الكلمة وتصغر ما بقى، فعلى هذا رأى سيبويه حذف الواو وهي اللام الأولى من الكلمة باعتبارها حرف علة يخضع للحذف قبل غيرها من الحروف الصحيحة فبقى بعد الحذف: قطط يصغر على قُطَيط وقُطيطى وهي الصيغة المصطلحة لدى الصرفيين لوزن الأسماء المصغرة، أما وزن قطوطي الملحقة بغدودن على فعوعل هذا يذهب بنا إلى ميزان الصرفي الذي وهو الفاء والعين واللام، أيّ كلمة دلّت على اسم معرب أو فعل متصرف يبحث عن حروفها الأصلية والزائدة، فيقابل الأصول بحروف الميزان ويضع الزوائد بنفسها في الميزان مقابل أماكن وجودها في بنية الاسم والفعل.

أما: فعوعل جاء عن سيبويه أو فعلعل كما ذهب إليه المبرد ليسا وزنا للتصغير المصطلح عليه لدى علماء الصرف صيغة خاصة بها، وإنما وزنا للكلمة مكبرة، ولذلك

رأى سيبويه واو قطوطى تبقى بنفسها في الميزان باعتبار الكلمة ملحقة بغدودن، ومع ذلك وليس بدليل مقنع، وإذا كان كذلك فيكون أقرب إلى الصواب ما ذهب إليه المبرد، وزن قطوطو فعلعل باعتبار الطاء الثانية والرابعة عين الكلمة والواو الثالثة والخامسة لامي الكلمة، وعند التصغير يحذف الواو لأولى فيصير: قطيط أو قطيطي وعليه ما ذهب إليه المبرد هو الصواب.

واو قطوطي أبقاها سيبويه عند وزن الكلمة على: فعوعل لم أجد وجه هذا الوزن، الواو في عرفهم هي من حروف المد واللين، وأيضا من حروف العلة وقد تقع أصلا من أصول الكلمة.

يقع حرف اللين وهو الحرف الساكن الذي قبله حركة من جنسه، واللين حرف العلة الساكن تقدمه حركة مجانسة أم لم تتقدمه، فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الألف، والواو، والياء سواء أكانت متحركة أم ساكنة، وسواء أكانت مسبوقة بحركة أم لا، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا، فهو أعم من المد واللين جميعا، وعلى ذلك يكون واو عصفور والف قرطاس وياء قنديل حروف علة ومد ولين، ويكون واو يوم وياء بين وبيع حروف علة، وليست حروف مد، ويكون ياء بيان وواو وعد ونزوان حروف علة وليست مدا ولا لينا، وهذه معروفة لدى علماء الصرف، وعليه واو قطوطو حرف علة، وليست حرف مد ولا لين، وكونها عند التصغير تقلب ياء أو تحذف وتأت مكانها ياء التصغير فيكون قُطيطٍ أو قُطيطِيّ بقلب الواو الأخير ياء وتدغم في ياء فُعيعيل وهي معروفة عند الصرفيين بالإعلال الصرفي.

وبناء على ذلك يمكن أن نقول إن واو قطوطو هي عمدة في دلالة معنى الكلمة على مدلولها: الثقيل البطئ في المشي، فلو حذفت الواو في الكلمة لم تدل على هذا المعنى فتكون الكلمة قططى، فقططى بحثت عنها في لسان العرب لم أجدها والتي وجدتها (قطا يقطو قطوا واقطوطي، والقطوطى: الطويل الرجلين، واقطوطى وقطوطى أيضا على فعوعل لأنه ليس في الكلام فعوّل وفيه فعوعل مثل عثوثل، أن قطوطى فعلعل مثل صمحمح ولا تجعله فعوعلا لأن فعلعل أكثر من فعوعل، المقطوطى: الشخص الذي يختل جاره وصديقه)، **(ابن منظور/ ج11 / ص244/ ط 2009 م)**.

إن وزن: قطوطى: فعلعل وهو ما ذهب إليه المبرد، وعند سيبويه فعوعل وذهب ابن منظور إلى أن فعلعل أكثر من فعوعل باعتبار اللام الأولى، وهي واو الكلمة الأولى، واللام الثانية، وهي واو الكلمة الثانية لذلك فعلعل وزن قطوطى وتصغيره قطيط وقطيطىّ وهو ما ذهب إليه المبرد وهي أولى بالاتباع.

- **المبحث الثاني: تصغير عطوّدا**

لسان العرب: عطودا العطوّد: السير السريع، قال: وهو ملحق بالخماسي بتشديد الواو قال الراجز: إليك أشكو عنقا عطوّدا.

ويوم عطرّد وعطوّدا: طويل، عطا: العطو: التناول، يقال منه أعطوت أعطو، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: ((أربى الربا عطو الرَّجلِ عِرْضَ أخيه بغير حق)) أي تناوله بالذم ونحوه، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: لا تعطوه الأيدي، أي لا تبلُغُه فتتناوله، وعطا الشيء وعطا إليه عطوا: تناوله قال الشاعر يصف ظبية:

وتعطوا البريره، إذا فاتها * بجيد ترى الخَدّ منه أسيلا

وظبى عطو: (يتطاول إلى الشجرة ليتناول منه، وكذلك رواه، كراع ظبى عطو، وعطا بيده إلى الإناء: تناوله وهو محمول قبل أن يوضع على الأرض، وإذا صغرت عطاء حذفت اللام فقلت: عطى، وكذلك كل اسم اجتمعت فيه ثلاث ياءات مثل عُليّ وعُديّ حذفت منه اللام إذا لم يكن مبينا على فعل). **(ابن منظور، ج9 / ص217 / ط 2009م).**

وقال الرضى: (وإذا صغرت عطوّدا وهو الشديد الشاق من كل شيء، وهو أيضا السريع من المشي، وقال الشاعر: إليك أشكَو عَنَقَاً عطوّدا، فعند سيبويه تحذف الواو الأولى، لأنهما وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى، فتقول: عطيّد، وبالابدال عطيّيد، وقال المبرد: لا يجوز حذف إحدى الواوين، لأن عطوّدا كمسرول، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما ذكرنا، فكما قلت: هناك مسيريل تقول هنا: عطيّيد بالمد لا غير). **(الحسن/ج1/ص253/ط 1982م).**

سيبويه: ((إذا حقّرت عَطَوّدُ قلت: عطيّد وعطيّيدٌ يقول سيبويه: لأنك لو كسرته للجمع قلت: عطاود وعطاويد، وإنما ثقلت الواو التي ألحقت بنات الثلاثة بالأربعة كما ثقّلت باء عدبّس ونون عجنّس))، (**عثمان/ ج3 / ص429 / ط ب ت**).

يقول أبو حيان الأندلسي: (وإن كانت الواو للإلحاق في كلمة خماسية نحو: عطوّدا، جُمع عطاويد وعطاود وعثوِلّ، جُمِعَ عثاويل وعثاوِل، فتقول على مذهب سيبويه هذا أيضاً، عطيّد ، وعلى مذهب المبرد، عطيّيد، وقال أبو حيان: وقد أجاز سيبويه هذا أيضاَ، فسيبويه يسقط الواو الأولى كإسقاطه واو فدوكس، كأنه ألحق أولا ببنات الأربعة فقيل عطوّد تصغيره: عطيّد ثم زيدت عليه واو ساكنة فصار، تصغيره: عطييد، والمبرد يدغم ياء التصغير في الواو الأولى بعد قلبها ياء وتنقلب الواو الثانية لسكونها رابعة فصارت كواو مَسَرّولِ وسيبويه يقول فيه مسيريل وتقول في عثولّ على مذهب سيبويه عثيّل وعثيّيل، وقال أبو حيان أيضاً وروى عن المبرد إجازة ما قاله سيبويه)، (**يوسف/ ج1/ ص356-357 / ط 1998 م**).

إن عطوّدا وهو الشديد والسريع من السير، وفي الحديث وهو تناول الرجل عرض أخيه بالذم، وفي حديث آخر: لا تعطوه أي لا تبلغه فتتناوله كما جاءت في لسان العرب لابن منظور، فإذا صغّرت عطوّدا، جمعه عطاويد وإن كانت الواو فيها للإلحاق بنظيرتها كمسرول تصغّر على: عطيّيد على مذهب المبرد، ويرى سيبويه إذا حقرت عطوّدا قلت: عُطيّد على صيغة فعيّل لما أن القاعدة عندهم في تصغير الخماسي المزيد فيه يحذف الزائد ثم الخامس الأصل عند التصغير كما في زنجبيل قلت: زُنَيجب كما ترى حذفت الياء واللام التي هي من الأصول إن كلمة عطودا رأى سيبويه حذف الواو الأولى لأنهما وإن كانتا زائدتين فالأحسن حذف الواو الأولى منهما لأنها ساكنة، والوا الثانية، أفضل منها وأقوى لتحركها فتقول: عطيّد، فإنك أدُغمت ياء التصغير الساكنة في الواو الثانية بعد قلبها ياء وحذف الواو الأولى الساكنة فتصغيره عطيّد.

ويرى المبرد: لا يجوز حذف إحدى الواوين لأن عطودا ملحقة بمسرول والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما يقال هناك مسيريل عند تصغير مُسَرّوَل بدون

حذف الواو باعتبارها حرف علة قبل الآخر بحرف، فصار مسيريل، فتقول هنا: عطييد، رأى المبرد إلى واو عطود هي عين الكلمة مضعفة وجاءت ياء التصغير، وهي تجلب على أساس قاعدة التصغير، ضم الحرف الأول وفتح الثاني وجلب ياء التصغير الساكنة ثالثة وهي عمدة في تغيير الاسم لتحقيق معنى التصغير هنا اجتمعت ثلاث ياءات: ياء التصغير والواو الأولى الساكنة والواو الثانية المتحركة أو الساكنة حصل إعلالات صرفية فقلبت الواو الأولى والثانية ياءين فأدغمت ياء التصغير الساكنة في الواو الأولى المتحركة وقلبت الواو الثانية التي قبل الآخر باعتبارها حرف لين ومد فصار عطيّيد على الصيغة المختصة بالتصغير: فعيعيل، وذهب المبرد إلى هذا وقال تصغير: عطودا، عطيّيد لا غير، كما ترى هذا جيد، إن المسألة تدور على أساس علم الصرف والتصريف وهو يدرس دراسة دقيقة في حروف الكلمة لمعرفة الحروف الأصلية من غيرها في بنية الكلمة ليتمكن الدارس من المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلمة بحروفها الأصلية المجردة وبزياداتها، وهي كما ترى من التقعيد الناتج في تصريف الكلمة لمعرفة ما تدل عليها كل صيغة صرفية، قال تعالى: (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ...) الإسراء(55)، وإذا دققنا فيما قال سيبويه تصغير عطوّدا، عطيّد وحذف الواو الأولى فقال أبو حيان: وقد أجاز سيبويه هذا أيضاَ يعنى عُطيّيد كما ذهب إليه المبرد، والذي جعل سيبويه أن يجوِّز: عطيّد معنى ذلك لم يحذف الواو الأولى وهي لام الكلمة، فعند التصغير كما ترى ضم الحرف الأول وفتح الحرف الثاني، وجلب ياء التصغير ثالثة، وبعد ياء التصغير هذه الواو مضعفة الأولى والثانية، فإن حذفت الواو الأولى الساكنة وهو اختيار سيبويه فبقيت الواو الثانية المتحركة، ثم أدغمت فيها، ياء التصغير الساكنة فصار عُطَيّد على صيغة فُعيّل، ويرى المبرد هنا ثلاث ياءات، ياء التصغير وياء الأولى والثانية المنقلبتين من الواو من عطودا وإن حكمنا بأنهما زائدتان ولكنهما عمدة في وجود المعنى المدلول عليه لفظ عطودا، ولهذا الاعتبار هما أصليان وعليه تصغير عطودا: عُطَيّيد قياساً على صيغة فُعيعيل وهو مما أجازه سيبويه في بعض آرائه، وصوّبه كثير من علماء الصرف كابن الحاجب ورضى الدين وأبي حيان الأندلسي اعتمادا واستنادا على القياس، كان أفضل من حذف إحدى

الواوين وأرى هو الصواب، وإن كان الرأي الآخر له وجه، وترجيحى لرأى المبرد لما في إبقاء الواووين استكمال قوة المعنى المستفادة من اللفظ لا يُستفاد بدونها لو حذف إحدى الواوين والله أعلم.

- **المبحث الثالث: تصغير: ألندد**

ألندد: وهو بمعنى أَلَدٌّ من اللدود، وهو شدة الخصوم، فهو من بنات الثلاثة.

سيبويه: (وإذا حقرت ألندُ ويلندد، ومعنى يلندٍ وألندٍ واحدة، حذفت النون كما حذفتها من عفنجج، وتركت الدالين، لأنهما من نفس الحرف، ويدلك على ذلك أنّ المعنى، أَلَدّ، وقال الطرماح:

يضحى على جذم الجذول كأنه * خصم أبر على الخصوم ألندُ

فإذا حذفت النون قلت: أليّد كما ترى، حتى يصير على قياس تصغير أفعل من المضاعف، لأن أفيعلِ من المضاعف وأفاعل من المضاعف لا يكون إلا مدغما، فأجريته على كلام العرب.

ولو سميت رجلا بألبَبَ ثم حقّرته قلت: أليّبٌ كما ترى، فرددته إلى قياس أفعل وإلى الغالب في كلام العرب، وإنما ألبب بفتحة وضمة على الباء هو شاذ كما أن حيوة شاذ، فإذا حقرت حيوة صار على قياس غروة أي (حِذوة)، و(الحذوة) بالكسر بمعنى: العطية، ولم تصيّره كينونته ههنا على الأصل أن تحقره عليه، فذلك ألبب)، **(عثمان/ ج3/ ص430-431/ ط ب ت)**.

وقال رضى الدين الاستراباذى: (وإذا صغرت ألنداً فإنك تحذف النون قولا واحداً، لأن الدالين أصليان، إذ هو من اللّدد، والهمزة لتصدرها تحصنت من الحذف، فإذا حذفتها قال سيبويه: أليّدُ بالادغام كأُصَيّم، وقال المبرد: بل أليِّدِد بفك الإدغام لموافقة أصله، وقول سيبويه: كلام الرضى أولى، لأنه كان ملحقا بالخماسي لا بالرباعي، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا بالخماسي، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أليدِد كفريدِد، فتقول على هذا في عفنجج: عُفَيّجٌ بالإدغام أيضاً كاصيّم.

قال الرضى: وإذا صغرت ألبباً وحيوة وفك الإدغام فيهما شاذ، قلت: أُلَيَّبٌ وحُيَّية بالإدغام فيهما، لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لا في المصغر، فلا تقيسهما في الشذوذ على مكبريهما، بل يرجعان إلى أصل الإدغام)، (**الحسن، ج1/ ص254/ ط1982م**).

أبو حيان الأندلسي: (وقال أبو إسحاق: أقول في ألبب: اليّب، وأحمله على أصله، لأن التصغير من شأنه أن يرد الأشياء إلى أصولها، وقال: والجيد عندي: أليبب كما تقول: ضياون على قياسه، وقال المبرد: وأنا لا أجيز ألبُبُ)إلا في الشعر، فعلى مذهبه يقول أليّب وذهب الخليل إلى أن أليَّبب ضرورة انتهى)، (**يوسف/ ج1/ ص357/ ط1998م**)، وقول أبي حيان الذي نسبه إلى المبرد فيه نظر.

وقال ابن مالك (وقد أشير هناك إلى أن الـ(أليَّد) يقال في تكسيره (ألادّ) بالإدغام فليقل في تصغيره (أليّد) بالإدغام أيضاً(**عبد الله/ ج3/ ص289/ ط2000م**).

فيما تقدم في تصغير ألندد وألبب: أليّد، وأليّب بالإدغام، وهو مذهب سيبويه وتبعه في ذلك رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، وأما مذهب المبرد فإن تصغير ألندُ وألببُ: أليدد وأليديد، أليبب وأليبيب بفك الإدغام، فمعنى ألندد أشد الخصوم وألببُ أشد الحب، قيل بنات ألبب: عروق في القلب يكون منها الرقة، وجاء في حاشية الرضى على شرح شافية لابن الحاجب: (وقيل لأعرابية تعاتب ابنها: مالك لا تدعين عليه؟ قالت: تأبى له ذلك بنات أَلْبُبى، قال الأصمعى: كان أعرابي عنده إمرأة فبرم بها فألقاها في بئر فمر بها نفر فسمعوا همهمتها من البئر فاستخرجوها وقالوا، من فعل هذا بك؟ فقالت زوجى، فقالوا: أدعى الله عليه، فقالت: لا تطاوعنى بنات ألببى، فإن جمعت ألبباً قلت: ألابب، والتصغير اليبببُ وهو أولى من قول من أعلها)، (**الحسن / ج1/ ص255 / ط 1982م**).

إنه يرى تصغير ألندد: أليدد وأليديد، وكذلك ألبب: أليبب وأليبيب بفك الإدغام وهو أفضل من الإدغام، وهذا مخالف لما ذكره الرضى.

وعلل سيبويه في تصغير ألندد: أليّد قال كما ترى حتى يصير على قياس تصغير أفعل من المضاعف، لأن أفيعل من المضاعف وأفاعل من المضاعف لا يكون إلا مدغما، فاجريته على كلام العرب كما هو الحال في جمعه تجمع على الألادّ، أو ألِدَّاء بالإدغام فسمع عند العرب كثيرا وهو حجة سيبويه، وذهب الرضى إلى أن قول سيبويه أولى بالإتباع، لأن ألندد وألبب عند التصغير كان ملحقا بالخماسي وليس ملحقا بالرباعي، فلما أسقطت النون من الكلمة لم يبق ملحقا ببنات الخمسة ولم يرد بها في الأصل إلحاقه بالرباعي، ولذلك جاز الإدغام أفضل من فك الإدغام في تصغير ألندد فتقول: أُلَيّد وما ذهب إليه المبرد وهو فك الإدغام في تصغير ألندد: تقول أُليدِد لما فيه موافقة الأصل ألندد وحذف منها النون فتصير في تصغيرها أليدد أفضل من الإدغام، وأرى مذهب المبرد وهو فك الإدغام في تصغير ألندد، وألببُ أحب عندى من الإدغام، وأما الوزن الذي استشهد به سيبويه فهو يطابق ما ذهب إليه المبرد في تصغير ألندد وألببُ فتقول: أليدد، وأليبب وهذا كما ترى على وزن أفيعل، وقياس ما قال به سيبويه في تصغير ألندد وألبب بالإدغام فتقول أليد أليب وزنها أفيّل، أما أفيعل يتعين فك الإدغام على مذهب المبرد في ألندد: أليدِد، وألببُ: أليبب وزنها أفيعل.

ملحوظة: إنما صاغ الصرفيون للتصغير ثلاثة أوزان: فعيل، فعيعل، فعيعيل لوزن الصيغ قياسا فإن صيغة ألندد بعد حذف النون من الكلمة بقيت ألدَّ فهي من بنات الأربعة فقياسه فعيعل كمسجد: مُسَيجد، وهذا باعتبار همزة ألندد من أصول الكلمة كونها الكلمة من بنات الأربعة وكذلك ألَدَّ بعد حذف النون وهي من بنات الأربعة، قال تعالى: (وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ) البقرة (204) لأن الدالين هما حرفان أصليان مدغم أحدهما في غيره وهي مختصر في اللفظ ومفهوم في المعنى لدى اللغويين الذين لديهم حصيلة من العلم والمعرفة في العربية، وأما الكثير الذين لا يعرفون من الإدغام ضِعْفَ الحرفين لا اعتبار بهم، ولذلك فك الإدغام أبين وأفيد لدى الجميع، وإذا كان فك الإدغام لا يضر بالصيغه وهو الأولى من الإدغام، وفي تصغير ألندد، أليدد أفضل من الإدغام لموافقة الأصل والوزن. والله أعلم

- **المبحث الرابع: تصغير: مُقعنسس ووزنها**

يقول سيبويه: (وإذا حقرت مقعنسس حذفت النون وإحدى السينين لأنك كنت فاعلا ذلك لو كسرته للجمع، فإن شئت قلت: مُقيعِس.

وأما معلوّطُ فليس فيه إلا معيليط لأنك إذا حقرت فحذفت إحدى الواوين بقيت واو رابعة، وصارت الحروف خمسة أحرف، والواو إذا كانت في هذه الصفة لم تحذف في التصغير، كما لا تحذف في الكسر للجمع.

فأما مقعنسس فلا يبقى منه إذا حذفت إحدى السينين زائدة خامسة تثبت في تكسير الاسم للجمع، والتي تبقى هي النون، ألا ترى أنه ليس في الكلام مفاعنل). **(عثمان/ ج3 / ص429/ ط ب ت).**

يقول المبرد: (وكان سيبويه يقول في تصغير: مقعنسس: مقيعس ومقيعيس، وليس القياس عندى ما قال، لأن السين في مقعنسس ملحقة، والملحق كالأصل، والميم غير ملحقة فالقياس: قُعيسس أو قعيسيس، حتى يكون مثل حريجم وحريجيم)، **(المبرد/ ج2/ ص251-252/ ط 1994م).**

ويقول الرضى قال المصنف (وذو الثلاث غيرها، أي الثلاثي ذو الزوائد الثلاث غير المد المذكورة تبقى الفضلى من زوائد الثلاث، على ما قلنا في ذي الزيادتين، وتحذف الثنتان في نحو مقعنسس، قال سيبويه: تحذف النون وإحدى السينين، لكون الميم أفضل منهما، وقال المبرد: بل تحذف الميم كما تحذف في نحو محرنجم، لأن السين للإلحاق بالحرف الأصلي ثم قال الرضى: وقول سيبويه أولى، لأن السين إن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الاصلى، لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية، أو قريبة من الطرف إن كانت هي الأولى، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في معنى كما ذكرنا قبل، ونقول في اشهيباب واغديدان واقعنساس: شهيبيب وغديدين وقعيسيس، وحذف الهمزة لا بد منه، ثم حذف الياء والنون أولى من حذف مضعف الأصلى)، **(الحسن/ ج1/ ص260-261/ ط1982م).**

وفي هذا الباب: إن حذفت في: مغدودن الدال الأولى فلابد من حذف الواو أيضاً فيبقى مُغَيِدِن فإن حذف الدال الثانية وقعت الواو رابعة، فلا يحتاج إلى حذفها لأنها تصير حرف مد ولين نحو: مُغَيدين، وإن كانت إحدى الزوائد حرف اللين المذكور أعنى الواو الرابعة لم تحذفها قطعا، وتكون المعاملة مع الزائدتين الباقيتين، وكأن ذلك اللين ليس فيه فتقول في: تملاّق: تمليق بالمد، وإنما حذفت إحدى اللامين وإن كانت من تضعيف الأصلى، لأن التاء أفضل منها بالتصدر، وإنما كان سقوط اللام أولى من سقوط التاء قياسا على تصغير استخراج فتقول: سخيرج أو سخيريج، إذ لا تزاد السين في أول الكلمة، إلا مشفوعة بالتاء.

ولكن لو قلنا: سُخَيرج أو سخيريج في استخراج لكان الوزن: سفيعيلا وليس له نظير في كلامهم، وأما تُفَيعيل فهو كالتجيفيف والتاء تزاد في الأول بلاسين، فتقول في اشهيباب واغديدان واقعنساس: شهيبيب وغديدين وقعيسيس وحذف الهمزة لا بد منه، وحذف الياء والنون أولى من حذف مضعف الأصلى وهكذا تقول في أضطراب: تصغر على: ضُتَيريب برد التاء إلى أصلها من الطاء، لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد، فيكون التجاور إذن بين المطبقين، أما إذا تحركت الضاد والحركة بعد الحرف فهي فاصلة بينهم، ألا ترى أنك تقول: حبطت بالتاء بعد الطاء، فإذا أسكنت الطاء مع تاء المتكلم جاز عند بعض العرب أن تقلب التاء طاء فيقال: حبط كما يوجد في باب الإدغام.

هنا خلاف بين سيبويه والمبرد: ذهب سيبويه في تصغير مقعنسس إلى حذف النون وإحدى السينين فتقول: مقيعس، وذهب المبرد في تصغير مقعنسس إلى حذف الميم والنون كما تحذف الميم في نحو محرنجم فتقول: قعيسس.

ويرى المبرد كل ما كان من (مفعوعل) نحو: مغدودن تحذف الواو وإحدى الدالين، فتقول: مغيدن ومغيدين، ولا تحذف الميم، لأنها للمعنى، وكلما هو على شيء كمثل هذه على الأبنية فهو قياسه.

ويقول ابن يعيش: (وإن كن ثلاثا) أي كان في الاسم الثلاثي ثلاث زيادات ولإحداهن فضل ومزية على اختيها أبقيت ذات المزية وحذفت أختيها (نحو مقعنسس إذا صغرته قلت: مقيعس) حذفت النون وإحدى السينين، وأبقيت الميم لأنها تدل على الفاعل كما أبقيتها في مغيلم ومطيلق: تصغير: مغتلم ومنطلق هذا مذهب سيبويه، وكان أبو العباس المبرد يقول: قعيسس لأن مقعنسسا ملحق بمحرنجم، وأنت تقول في محرنجم حريجم، فكذلك في مقعنسس، لأن حكم الزائد فيه حكم الأصل، ثم قال ابن يعيش: المذهب الأول هو المختار، لأن المحذوف في مقيعس مع النون السين وهي زائدة، والمحذوف في محرنجم الميم الأول وحدها لأن الثانية أصل فلم تحذف وأما الرباعي: فإذا كان فيه زائد حذفته في التحقير وتبقى الأصول فيقع التحقير عليها فتقول في سرادق سريدق بحذف الألف لأنها زائدة، وتقول في جحنفل : جحيفل بحذف النون لأنها زائدة، وتقول في مدحرج: دَحَيرج بحذف الميم لأنه ليس هناك زائدة سواه، وكذلك تقول في عنكبوت عنيكب بحذف الواو والتاء لأنهما زائدتان كقولك في معناه عنكب، وتقول في مقشعر: قشيعر، لأن الميم وإحدى الرائين زائدة أما الميم فلأنها ليست موجودة في اقشعر وإحدى الرائين لأن الفعل لا يكون على أكثر من أربعة أحرف، وكذلك تقول في تحقير محرنجم حريجم، لأن الميم زائدة وكذلك تقول في تحقير احرنجام: حريجيم، فتصير حاله في حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم وتخلد في الفرق إلى القرائن **(ابن يعيش/ج4/ ص571/ ط ب ت).**

نسعى لنعرف ما سبب الخلاف بين سيبويه والمبرد في تصغير مُقعنسس: فذهب سيبويه في تصغير مقعنسس إلى حذف النون وإحدى السينين، فتقول: مقيعس، أو مقيعيس وذهب المبرد في تصغير مقعنسس: قعيسس أو قعسيس، بحذف الميم والنون وعِلّة سيبويه، وحجته أن ميم مقعنسس لها حق التصدر ولوقوعها أول الكلمة فحذفها غير ممكن لحق الصدارة فيمكن بدلها السين وهي من أحرف الزيادة وموضعها طرف وهو محل الحذف ولذلك حذفها قياسا من حذف الميم التي لها حق الصدارة، وإن كانت السين في مقعنسس هي للإلحاق بحرف أصلي وحذفها أولى من حذف الميم،

وهذا مذهب سيبويه وتبعه رضى الدين شارح الكتاب: شافية ابن الحاجب وكذلك ابن يعيش يقول إن مذهب سيبويه هو المختار.

وحُجة المبرد في مذهبه وما اعتمد عليه في حذف الميم مقعنسس لأن الميم هنا ليست كالميم في مغدودن، فإن الميم في مقعنسس: هذه الكلمة مقيسا بنظيرتها، محرنجم والمحرنجم هو الأصل الذي قيس عليه مقعنسس، فـ(محرنجم) عند التصغير حذف منه الميم قالوا: حريجم، فإذا جاز حذف الميم في محرنجم مع النون وتصغيره: حريجم بدون الميم والنون قد حذفا من الكلمة، إذاَ فيجوز بنفس الطريق تصغير مقعنسس: قعيسس وقعيسيس، بحذف الميم والنون، لأن السين في مقعنسس ملحقة والملاحق لها حق الأصول، والميم في مقعنسس غير ملحقة، والمبرد يذهب إلى حشد الشواهد فيقول: إن الميم في مغدودن وما هي على هذا الباب لا تحذف لأنها للمعاني، ويقول: ألا ترى أنك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كل فاعل ومفعول، وتدخل على المفعول من الثلاثة، واسم الزمان والمكان والمصدر كقولك سرت مسيرا، وأدخلته مدخلا كريما وهذا مضروب زيد ومدخل عمرو **(المبرد/ ج2/ ص249/ ط 1994م)**.

وذهب المبرد في منع حذف الميم على ما في: مغدودن، وزنه: مفعوعِل فتصغر على مُغَيدن ومغيدين لا يجوز حذف الميم منهما للمعنى.

أما الميم في: مقعنسس فالقياس حذفها في التصغير فتقول: قعيسس وقعيسيس مثل حريجم وحريجيم، وما ذهب إليه المبرد أحب إلىّ، أما وما علل به الرضى من قوة الصدارة للميم غير مسند على أدلة مقنعة للناظر، ولذلك ترى كثيرا في مقعنسس: اقعنسس بهمزة الوصل فإذا كان أرادوا وصف شخصا بهذه الحالة قالوا: مقعنسس، وهو الجالس على حالة مقدما بطنه ومؤخرا صدره وهو المقعنسس، فمنع حذف الميم عند تصغير هذا الاسم معللا بمعنى الميم هي عمدة في المعنى من اسم المفعول وغيره كما ذهب إليه المبرد في مغدودن فحذفها غير ممكن لدورها الذي تؤديه ممكن تكون الحجة قويا.

وإلا فعند التصغير ترجع إلى أصولها فالاسم قَعْسُ على وزن فَعْلُ فتصغيره: قُعيس فـ(مقعنسس تصغر على: قعيسس وقعيسيس أولى من أن تصغر على مقيعس أو مقيعيس).

قعيسس وزنه: فعيعل وقعيسيس وزنه: فعيعيل، مقيعس وزنه: مفيعل ومقيعيس وزنه: مفيعيل، والصيغة المختص بالتصغير وهي ما ذهب إليه المبرد وهي الصيغة القياسية، ولذلك مذهب المبرد أدق في القياس من المذهب الآخر ولذلك هو الأولى بالإتباع حسب تقديري.

اقعنسس: يقال: إذا اجتمع قال أبو عمرو سألت الأصمعي: ما الإقعاس؟ فقال: هكذا، وقدم بطنه وأخر صدره، ويقال قعس الرجل في هذا المعنى.

قرأت على محمد بن الحسن عن أبي العباس:

فَمـــــــا نَفَى عنكَ قوماً أنت خَائفُهُمُ * بِمِثْل وَقْمِكَ جَهّالا بجهَّال

فَاقْعَسْ إذا حَدِبُوا، واحدب إذا قَعِسُوا * وَوَازن الشرَّ مثقالاً بِمثقالِ

وقال الآخر:

بئس مقام الشيخ أمرِس أمرِس * إمّـــــا على قعوٍ وإما اقعَنسس

الإختلاف الدائرة على مُقعنسس في تصغيرها بين سيبويه والمبرد، وكذلك اختلفوا في الحرف المكرر لحرف أصلي سواء أكان الزائد للإلحاق كما في جلبب مهدد، أقعنسس ومقعنسس، أم كانت لغير الإلحاق، نحو: قطّع ومكفهّر ومحمرّ، وما أشبه ذلك هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما؟ فقال الخليل: الزائد هو الأول، نحو: قطّع: الطاء الأولى هي زائدة، والطاء الثانية هي الحرف الأصلي المتحركة وأدغمت الأولى في الثانية المتجانسين فصار قطّع، وقال غيره الزائدة هو الحرف الثاني، واختاره ابن الحاجب، وقال سيبويه: إن شئت اعتبرت الحرف الأول هو الزائد، وإن شئت اعتبرت الثاني هو الزائد، فمثل هذه الاختلافات الداعي لها بحث عن معرفة حروف الكلمة من أصالة وزيادة لأجل معرفة المعنى الذي يدل عليه اللفظ.

- **خاتمة**

هي أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة المتواضعة.

1) الدراسة أثبتت أن علم التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به.

2) إن وزن قطوطي وخلافات الصرفيين فيه، والصواب ما ذهب إليه المبرد وزن قطوطي: فعلعل باعتبار الطاء الثانية والرابعة عين الكلمة والواو الثالثة والخامسة لامي الكلمة، وعند التصغير يحذف الواو الأولى فيصير قطيط أو قطيطي وهو رأي سيبويه والمبرد لا يحذف شيء من الواوين، فتصغيره: قُطَيِطِيّ.

3) إن تصغير: عطوّدا عند سيبويه: عطيّد، وعند المبرد تصغير عطودا: عطيّيد وما ذهب إليه سيبويه وزنه فُعيّل بحذف الواو الأولى وقلب الواو الثانية ياء وإدغام ياء التصغير فيها فكان عطيّد.

وما ذهب إليه المبرد تصغير عطودا: عطييد وزنه فعيعيل بإبقاء الواوين لاستكمال قوة المعنى المستفاد من اللفظ لا يستفاد بدونها لو حذف إحدى الواوين وهو الصواب.

4) فك الإدغام في تصغير ألندد وألبب هي الصواب من الإدغام وهو ما ذهب إليه المبرد، والوزن الذي استشهد به سيبويه مطابق لما ذهب إليه المبرد من فك الإدغام نحو: أليدِد: أفيعل، أما الإدغام نحو: أليّد: وزنه أفيّل أما أفيعل ليس وزنا لتصغير ألندد فإنما تصغير ألندد: أليدد يتعين فك الإدغام على وزن فعيعل لاعتبار الهمزة من أصول الكلمة وهو القياس.

5) تصغير مقعنسس عند سيبويه بحذف النون وإحدى السينين فتقول: مقيعس ومقيعيس، وعند المبرد تصغير مقعنسس بحذف الميم والنون: قعيسس أو قعيسيس.

رأى سيبويه عدم حذف الميم لأن لها حق الصدارة، ويرى المبرد حذف الميم في مقعنسس قيس على حذف الميم في محرنجم مع النون وتصغيره: حريجم لما أن السين في مقعنسس ملحقة والملاحق لها حق الأصول وما ذهب إليه المبرد هو جيد.

- **توصيات**

1) أوصي الباحثين في العلوم العربية بشد الرحال إلى علم التصريف لاختصاصه بدراسة الأبنية العربية وأحوالها فيما فيها من أصول وزيادة لمعرفة القياس والاشتقاق.

2) أوصي الباحثين بضرورة تكثيف الجهود من أجل الذهاب عمقا في أمهات المصادر القديمة والمراجع للبحث عن الكنوز العلمية في فنون العربية خصوصا الصرف والنحو والبلاغة.

3) أوصي الدارسين في فنون العربية إلى القيام بالبحوث العلمية بأليات اللغة العربية من صرف ونحو وبلاغة وعروض وفقه اللغة لفهم مضمون الكتاب (القرآن الكريم) للوصول إلى فهم ألفاظ القرآن المشتملة على جميع العلوم الكونية لأخذ زمام المبادرة لنفع العباد.

4) يوصي الباحث بضرورة القيام بالبحوث العلمية لدراسة القواعد الصرفية والنحوية والبلاغية وإعاده ترتيبها لتشجيع الطلاب نحو الاكتشافات والإبداعات في الآيات الكونية حول الإنسان لمشاركة العالم في التقدم العلمي والتكنولوجي في هذا العصر.

5) يوصي الباحث الدارسين في العلوم العربية القيام بالبحوث العلمية في مجالات العلوم الطبيعية كثيرا أشار إليها القرآن الكريم في الآيات التي تحمل مفاتيح ودلالات علمية في الكائنات الكونية، لما لا يمكن فهم القرآن إلا من أتقن الفنون العربية.

- **مصادر ومراجع الدراسة**

أولاً: القرآن الكريم

1) أبو الفتح، عثمان بن جنى، المنصف في التصريف، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1971م.

2) آدم عبد القادر، آراء المبرد النحوية والصرفية، دار الرؤى، القاهرة، 2021م.

3) الحسن محمد رضى الدين ابن الحسن الاستراباذى، شرح الرضى على الشافية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1982م.

4) خالد بن عبد الله الأزهري، التصريح على التوضيح، المكتبة التوفيقية، جامعة القاهرة، (ب ت).

5) عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار الصحابة للتراث، طنطا، 1430هـ/2009م.

6) عبد الله بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، جامعة أم القرى، 1422هـ/2001م.

7) عبد الله بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك دار الفكر بيروت، لبنان، 1415هـ/1997م.

8) عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، التسهيل لابن مالك، هجر للطباعة والنشر والإعلان، 1410هـ/1990م.

9) عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية لابن مالك، دار الكتب العلمة، 1420هـ/2000م.

10) عبد الله جمال الدين أبو محمد، أوضح المسالك دار الفكر بيروت، لبنان، 1420هـ/2000م.

11) عبد الغني أيمن أمين، الصرف الكافي، دار التوفيقية للتراث، 2010م.

12) علي يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (ب ت).

13) عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،(ب ت).

14) محمد أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح الجمل الزجاجي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1997م.

15) مكرم، محمد بن علي، ابن منظور، لسان العرب، دار التوفيقية للتراث القاهرة، 2009م.

16) يزيد محمد بن يزيد المبرد، المقتضب لأبي العباس، جامعة الأزهر، القاهرة، 1415هـ/1994م.

17) يوسف، محمد بن يوسف الملقب بأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1998م.